مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN 2170-0370/E-ISSN 8127-2710
المجلد13- العدد1/ 2022،ص ص 156-

منهج إصلاح المجتمع عند الشعوب العربية المعاصرة في ضوء علمي الاجتماع والشريعة

The approach of reforming society in the contemporary Arab peoples in Sociology and Sharia

د. خالد حسيني*

- جامعة أدرار (الجزائر)، hac.khaled@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام : 2021/04/30 ؛ تاريخ القبول : 2021/09/15 ؛ تاريخ النشر : 2022/01/30

الملخص

يتناول البحث الطريقة السليمة لإصلاح المجتمع، بهدف الوصول إلى معرفة المنهج الصحيح الذي ينبغي سلوكه لتحقيق تلك الغاية؛ والواقع أن المنهج الذي تسلكه الشعوب العربية لإصلاح مجتمعاتها يبدأ بإصلاح السلطة للوصول إلى إصلاح المجتمع العام، أما في علم الاجتماع والشريعة فيبدأ الإصلاح من الفرد ثم الأسرة ثم يتركب منها مجتمع صالح، وحال السلطة تابع لحال غالبية الشعب؛ فهي المؤثرة عليها، ومن أفراد المجتمع تبدأ عملية الإصلاح.

الكلمات المفتاحية : إصلاح، الفرد، المجتمع، السلطة، الأسرة.

***المؤلف المراسل.**

Abstract

The research deals with the right way to reform society, with the aim of arriving at the knowledge of the correct approach that should be taken to achieve that goal. In fact, the approach taken by the Arab peoples to reform their societies begins with the reform of the authority to reach the reform of the general society. As for sociology and Sharia, reform begins with the individual, then the family, and then a good society is formed from it, and the state of authority is dependent on the situation of the majority of the people. It influences them, and it is from the members of society that the reform process begins.

Keywords : reform, society, individual, authority, family

مقدمة :

تعتبر مسألة إصلاح المجتمع من المسائل التي تشغل بال كثير من الناس على اختلاف مستوياتهم، وتنوع مداركهم ومشاربهم، ولها أهمية بالغة؛ لأنها مسألة تمسّ حاجة الجميع إليها؛ كونُها واقعًا معيشا يلمسه الجميع في حياتهم اليومية، وتتردد دائما على أبصارهم وأسماعهم ومعارفهم صور متنوعة للفساد في عدة مجالات، وتترك في قلوب كثير منهم أسفا وتوجُّعا وحسرة، وتحملهم الغيرة على التطلع إلى ما يغيّرون به تلك الحال إلى حال أفضل من تلك وأحسن وأصلح، وتكون شتى الأصناف من الناس إلى هذا الحد على توافق واجتماع، ثم يحصل لهم بعد ذلك تفرّق في الأساليب وتنوّع في المناهج المسلوكة من أجل تحقيق ذلك التغيير المنشود، وتحويل المجتمع المأمول إلى واقع مشاهَد مَعِيش، لذلك نلمس في حياتنا مناهجًا مختلفة تنطلق من نفس النقطة وتسعى إلى تحقيق نفس الهدف، لكنها تتباين وتتضارب –وأحيانا تتعارض وتتناقض– في طريقةِ ومنهج الانتقال من المبدأ إلى الهدف.

وكان لكثير من مجتمعات وشعوب البلدان العربية في هذا العصر نصيب من الفساد والخلل، وظهرت فيها تبعا لذلك مناهج وحركات إصلاحية مختلفة تسعى إلى تغيير ذلك الحال وإصلاحه إلى ما هو خير منه، وكان من أبرز تلك الأساليب التي اشتهرت بقوة كبيرة في الآونة الأخيرة أسلوب السعي إلى إصلاح المجتمعات بالمظاهرات، ضمن ما يسمى بـ "الربيع العربي" الذي حلّ ضيفا في كثير من البلدان العربية، واشتهر هذا الأسلوب حتى صار عند كثير من الناس الأسلوب الأنسب لإزالة الفساد والظلم وتحقيق الكرامة والعدالة، بل بعضهم صار لا يعرف من طرق الإصلاح المجدية إلا هذا الأسلوب.

وهذا الأسلوب يعتمد أساسا على الضغط على السلطة لتُصلِح الفساد، أو يحملها على التنحّي عن الحكم لغيرها؛ فهو يبدأ العملية الإصلاحية من جهة السلطة حتى يصلح المجتمع تبعا لصلاح السلطة.

ويعتبر الجانب الاجتماعي والجانب الشرعي من أهم الجوانب التي لها علاقة وطيدة بهذا الموضوع؛ فعلم الاجتماع يتناول قواعد تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الناس، وهذا الموضوع متعلق أساسا بالمجتمع، والشريعة جاءت لتنظيم حياة الناس وهدايتهم إلى أحسن المناهج والسبل؛ لتحقيق الحياة الطيبة، وترشدهم إلى ما فيه خير الدنيا والأخرة.

وهنا تتبادر إلى الذهن إشكالية مهمة جدا، تتعلق بالمنهج والمنطلَق الصحيح الذي ينبغي بدأ عملية إصلاح المجتمع منه في ضوء العلمين السابقين، وهي: "ما هو املنهج الإصلاحي

المقرر في علمي الاجتماع والشريعة ومدى توافق مع المنهج الإصلاحي المعاصر المسلوك في البلدان العربية؟" فهل هما متوافقان أم متخالفان، وهل عملية الإصلاح فيهما تنطلق ابتداءً من إصلاح السلطة حتى تصلح القاعدة الشعبية، أم تبدأ بإصلاح القاعدة الشعبية حتى تصلح السلطة"

وتهدف الإجابة عن هذا الإشكال إلى تقويم الأساليب الإصلاحية في المجتمعات العربية على وفق ما قرره علماء الاجتماع والشريعة.

ولدراسة هذا الموضوع الحسّاس جاء هذا البحث مبنيا على ثلاثة نقاط رئيسة:

- مفهوم إصلاح المجتمع وواقعه عند الشعوب العربية المعاصرة.
- منهج إصلاح المجتمع في ضوء علم الاجتماع.
- منهج إصلاح المجتمع في ضوء الشريعة الإسلامية.

والمنهج المسلوك في تقرير هذا البحث هو المنهج التحليلي.

ولم أقف –حسب الاطلاع– على دراسات سابقة لهذا الموضوع بعينه.

I.1– مفهوم إصلاح المجتمع وواقعه عند الشعوب العربية المعاصرة

قبل الدخول في خوض غمار هذا الموضوع المهم؛ يَحسُن تقديم تعريف وتوضيح لمفهوم إصلاح المجتمع وواقعه عند الشعوب العربية العاصرة، حتى يرتسم في الذهن تصوّر متكامل لحقيقة هذا الموضوع، وعند ذلك يسهل إصدار الأحكام الصائبة عليه؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوّره.

- **مفهوم إصلاح المجتمع**

إصلاح المجتمع مركب إضافي، ومعرفة المركب متوقفة على معرفة الأفراد التي يتكون منها، لذلك نبدأ بتعريف مفرداته ثم نذكر تعريفه بالصيغة المركبة.

- **مفهوم الإصلاح:**

لغة: الصلاح ضد الفساد، قال ابن فارس: "الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد" (ابن فارس، ج3،ص303)، وكذلك الإصلاح هو ضد الإفساد؛ قال ابن منظور: "والإصلاح: نقيض الإفساد، ... وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه" (ابن منظور، 1994، ج2، ص517). فالصلاح ضد الفساد والإصلاح هو السعي في إزالة الفساد.

أما المعنى الاصطلاحي للإصلاح فإنه يتعدد بحسب مجال الإصلاح الذي يجري فيه، فالإصلاح عند علماء الشريعة له معنى، وعند علماء الاجتماع له معنى، وعند علماء السياسة له معنى آخر، وهكذا؛ لذلك يصعب تحديد مفهوم اصطلاحي للإصلاح مجردا عن الشيء الذي يضاف إليه.

- **مفهوم المجتمع:**

المجتمع لغة: صيغة "مفتعل" من "اجتمع" تدل على الظرف والمصدر، فيطلق المجتمع على مصدر الاجتماع وعلى الظرف والمكان الذي يقع فيه ذلك الاجتماع أيضا.

أما في اصطلاح علماء الاجتماع: فالمجتمع هو: "ذلك الإطار العام الذي يحدد العلاقات التي تنشأ بين الأفراد الذين يعيشون داخل نطاقه في هيئة وحدات أو جماعات" (أبو مصلح، 2006، ص. 418).

وعرفه بعضهم بأنه "النظم والثقافة التي تتجمع عند جماعة من الناس" (منصور،1987، ص. 44).

فيظهر من التعريفين أن مدلول المجتمع يتركز على مسألة النُظُم والعلاقات القائمة بين الأفراد في الجماعة الواحدة.

- **مفهوم إصلاح المجتمع:**

سبق أن تعريف الإصلاح يكون باعتبار العلم الذي يضاف إليه، والذي يهمنا في هذا الباب هو تناوله من الناحية الاجتماعية والشرعية، ومن أحسن التعاريف التي تراعي الجانبين معًا في آن واحد، هو تعريفه بأنه: منهج "يقوم على إصلاح شؤون الحياة للأفراد والمجتمعات، بما يحقق لهم خير الدنيا والآخرة، فينعم الناس جميعا بالأمن والأمان، في ظل تحقيق المسلمين لمقاصد الشريعة بصلاح أحوالهم الدينية والدنيوية" (طعمة، ص. 5).

والمجال الاجتماعي – بمفهومه العام – يدخل تحت مسماه الجانب الاقتصادي والسياسي والتربوي والتعليمي وغيرها من المجالات التي توجد بينها علاقة اشتراك وتداخل، فالحديث عن إصلاح المجتمع يتضمن كذلك الكلام على كل أنواع الإصلاح الأخرى التي لها علاقة بحياة الأفراد والمجتمعات.

- **واقع إصلاح المجتمع عند الشعوب العربية المعاصرة**

مما لا يُنْكَر أن كثيرا من مظاهر الفساد قد فشت في المجتمعات العربية، فما من قطاع أو مجال إلا وقد خيّم عليه النهب والفساد المهني، سواء كان ذلك على مستوى السلطات العليا للبلاد، أو العلى مستوى المؤسسات المحلية والإدارات العمومية التي يسيرها أفراد المجتمع.

وكما هو معلوم فإن الخير والشر والمنكر والمعروف مقترنان ومتلازمان، فكان وجود تلك المظاهر سببا لانتهاج المجتمعات المعاصرة مجموعة من الأساليب المتعددة والطرق المتنوعة رغبة في الإصلاح والتغيير وأملاً في العز والاستقرار.

وعند النظر في حال المجتمعات العربية في هذا العصر نجد بأنها تتقارب وأحيانا تتوافق في استعمال بعض الأساليب لتغيير وإصلاح مظاهر ذلك الفساد، ومن أشهر تلك الأساليب المعاصرة أسلوب الإصلاح بالمظاهرات، فبرز هذا الأسلوب واشتهر بين الشعوب العربية بعد انطلاق ما يسمى بـ "الربيع العربي"، فانتشرت المظاهرات بشكل سريع جدا في شتى الدول العربية.

فمنذ سنة 2011 قامت المظاهرات كأسلوب من أساليب الإصلاح ومحاربة الفساد في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا والعراق ولبنان والجزائر والسودان وغيرها، ولا تزال قائمة في بعض البلدان إلى اليوم، وكلها تهدف إلى إصلاح الفساد الواقع في البلدان العربية، وتطمح إلى غد مشرق ومجتمع متطور وصالح ومزدهر.

وأسلوب التظاهر أسلوب يبدأ عملية الإصلاح المنشود ابتداء من القمة والسلطة، بهدف الوصول إلى إصلاح المجتمع بشكل عام، أي أن منطلق الإصلاح في أسلوب المظاهرات يبدأ العملية الإصلاحية بإصلاح أفراد السلطة، ثم تقوم تلك السلطة بإجبار القاعدة الشعبية على التزام النظام وترك أشكال الفساد المنتشرة بين أفرادها، لذلك تهدف أغلب المظاهرات التي وقعت في شتى البلدان العربية إلى إسقاط النظام الحاكم للبلاد أملًا في إقامة نظام حكم جديد ويكون أصلح وخيرا من سابقه.

فصلاح المجتمع في نظر كثير من الشعوب العربية اليوم تابع لصلاح السلطة وفساده تابع لفسادها، لذلك نراها تبذل جهودا كثيرة من أجل تغيير الأنظمة، بينما نرى الجهود الموجّهة لإصلاح القاعدة الشعبية وتهذيبها بزرع الأخلاق والقِيم ليست بارزة بذلك الحجم الكبير، ولا نائلةً تلك الشهرة العريضة، وغير معتَنًى بها تلك العناية التي نالتها الطريقة الأخرى.

2.I- منهج إصلاح المجتمع في ضوء علم الاجتماع

يتناول علم الاجتماع ضمن ثناياه القوانين التي تنظّم العلاقات التي تقوم عليها الحياة داخل المجتمع، ومن ذلك بيان المنهج الصحيح لإصلاح المشاكل الاجتماعية على المستوى العام وعلى مستوى الأفراد، ومن الأمور التي تُعِين على معرفة ذلك المنهج وتوضيحه معرفةُ طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع؛ وذلك ببيان الجهة المؤثّرة من المتأثرة؛ حتى يكون البدء في الإصلاح بالمؤثِّرة.

- **التأثّر والتأثير بين الفرد والمجتمع**

يعتبر الفرد نواة المجتمع، وهذا الأخير أرضه الخصبة التي يُنشِئ فيها العلاقات والارتباطات، ولأجل هذا الارتباط بينهما ينشأ تساؤل مهم عن الطرف المؤثر في الآخر، إذ أن معرفة الطرف المؤثر تستلزم بدء العملية الإصلاحية من جهته، فإذا تم إصلاحه سهُلت عملية الإصلاح في الطرف المتأثر؛ فهو تابع له، أما عند عكس العملية فكثيرا ما تتعثّر العملية الإصلاحية للمجتمع، وقد تتعذّر.

وقد انقسم علماء الاجتماع في مسألة تعيين هذه الجهة إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: يرى بأن المجتمع هو الذي يؤثر في الفرد؛ ووجهة نظر القائلين به أن شخصية الأفراد وصلاحهم و فسادهم مُكتسَب من محيطهم الاجتماعي الذي يعيشون فيه، فالفرد خاضع بالتبعيّة لقِيَم المجتمع وأصوله، بغضّ النظر عن صلاح تلك الأصول والأخلاق أو فسادها؛ لأن فالفرد بطبيعته مفتقر– من باب الفطرة– إلى العيش في وسط اجتماعي، ولا يمكنه العيش خارجه فريدا منعزلا.

وما من مجتمع إلأ وله أصوله وأعرافه وقوانينه وجذوره الضاربة عبر الأجيال والقرون، فليس من السهل على الفرد أن يُغيّر أصول مجتمع كامل ويجعلها سائرة على وَفْق توجُّهاته وآرائه الخاصة، ونتيجة لذلك؛ يجد الفرد نفسه منصهراً تلقائيا في بَوْتَقة ذلك المجتمع في شتى المجالات، والغاية الحاملة له على ذلك كله هي السعي في تحقيق مقدار كافٍ من التجانس مع غيره من أفراد ذلك المجتمع؛ إذ التجانس شرط لحصول الفرد على ضروريات وحاجيات ومكملات الحياة الاجتماعية، ولا يمكن لأي فرد من الأفراد أن يعيش الحياة الطبيعية في المجتمع إلا بتحقيق قدْرٍ مجزئ منه؛ لأن "الإنسان اجتماعي بطبعه"، كما هو مقرر في علم الاجتماع.

ومن أبرز من مثّل هذا الاتجاه: أدموند بيرك، وألفن جولدنر وإيميل دوركايم وغيرهم (رشوان، 1990، ص. 26).

فهذا الاتجاه يناصر الجانب الاجتماعي، ويجعله هو المتحكم التام في الجانب الفردي والمؤثر فيه، فالسلطة والتأثير فيه حكر على المجتمع دون الفرد.

وأما الاتجاه الثاني: فهم الذين يرون بأن الفرد هو الأساس الذي يقوم عليه كل تأثير في المجتمع؛ ووجهة نظر هؤلاء أن الفرد في هذا الاتجاه غاية في ذاته، والنوع الإنساني قائم على الأفراد، فالفرد هو النواة التي يتركب منها المجتمع بجميع أشكاله وفي جميع حالاته، وقِيمة الفرد تسمو على قيمة المجتمع، ويظهر تأثير الفرد على الجماعة في تأثير القائد في التغيير، وفي الإبداع والابتكار ونحوها.

ومن أشهر أنصار هذا الاتجاه: جون لوك، وجون جاك روسو، وتوماس هوبز، هوغو غوروتيوس، وصمويل فون بوفوندروف، وإيمانويل كانت، وغيرهم من دعاة ما أسموه "نظرية العقد الاجتماعي" حيث انطلقوا في بلورة طبيعة الفرد من مرحلة ما قبل المجتمع، وأن علاقته مع الآخرين إنما جاءت لسدّ حاجاته الاجتماعية المتعلقة بانتظام الحياة وحمايتها.

فالاتجاه الأول تظهر فيه النزعة الاشتراكية المغلّبة للمصلحة العامة والمنطلقة من أساس الجماعة، أما الاتجاه الثاني فتظهر فيه النزعة الرأسمالية التي تصُبّ اهتمامها على الفرد والمصلحة الفردية وتقدسها.

والواقع أن في كلا الاتجاهين إفراطًا وتفريطًا؛ وذلك ناشئ عن حصر النظر وقصره على زاوية وجانب واحد مع إهمال وإقصاء ما عداه؛ إلا أن النظر الصحيح والواقع الصريح يقرران بأن اعتبار المجتمع العامل المؤثر الوحيد في الفرد لا يستقيم؛ لأن في ذلك طمسًا لشخصية الفرد ودوره في بناء المجتمع والتأثير عليه، وإهدارًا لقدراته وإبداعاته، والمجتمع محتاج إلى الفرد احتياجا ضروريا ليبقى ويستمر، بل كيف يُلغَى دوره نهائيا والمجتمع قائم أساسا على الأفراد!

وفي نفس الوقت لا يمكن أبدا إهمال الدور البارز للمجتمع في تكوين الفرد والتأثير على طبيعته العقلية والفكرية؛ فالمجتمع موجود قبل الفرد، إذ يولد الفرد فيجد نفسه وسط مجتمع له أعرافه وتقاليده وقوانينه وأصوله، فلا يمكنه التنصّل منها جميعا بوجه من الوجوه أبدا، بل يتشرّبها ويتقبّلها؛ فالانسان ابن بيئته.

والحق أن لكلٍ من الفرد والمجتمع تأثيرا في غيره من جهة؛ فباعتبار أن الفرد هو المكوّن الأساسي الذي يتركب منه المجتمع فهو مؤثر فيه، وطبيعة الأفراد وتوافقهم في بعض الأوصاف المشتركة تتبلور بهما الملامح العامة للمجتمع، وتنقاد الأعراف والأخلاق العامة للمجتمع لطبيعة أعراف الأفراد الذين يتركب منهم، لكن هذا مشروط بأن يكون للأفراد

حجم معتبر يمكن التأثير به على المسار العام للمجتمع، بحيث ننظر دائما إلى المنهج الذي يسير عليه أغلبية المجتمع، ومن ناحية أخرى؛ فالمجتمع له تأثير على الفرد، فيجد الفرد نفسه في كثير من الأحيان مُجبَرا على اتباع بعض الأعراف والقوانين الاجتماعية التي لا يرتضيها في نفسه، لكن لا يمكنه تغييرها والوقوف في وجه طوفان تلك الأعراف التي عليها أغلبية أفراد المجتمع.

فنستنتج مما سبق أن العبرة في التأثير إنما تكون للأغلبية التي تفرض اتجاهها –بغضّ النظر عن صلاحه أو فساده – على الأفراد الذين يخالفونها فيه، أما الأفراد الذين يشكّلون أقلية فيصعُب عليهم جدا التأثير في اتجاه الأغلبية وموقفها.

ووجه الاستشهاد بما سبق على موضوع الدراسة؛ أن تحقيق الإصلاح الاجتماعي انطلاقا من إصلاح أفرادٍ في السلطة مع شيوع الفساد في القاعدة الشعبية وفي شتى الشرائح المشَكِّلَة للمجتمع لا يكون له تأثير كبير، بل لابد من السعي في خلق قاعدة شعبية تسير على المبادئ والنظم الصالحة حتى يتحقق ذلك الإصلاح.

فالمسلك السليم يكون بالتركيز على إصلاح الأفراد باعتبارهم المكون الأساسي الذي يتركب منه المجتمع، من دون إخراجهم عن حيّز القاعدة الشعبية التي تتركب منهم، اعتبارا للمبدأ المنطقي المقرِر بأن تغيير الكل يبدأ بتغيير أجزائه.

أما محاولة إصلاح المجتمع باستقدام أفراد وعناصر صالحة من خارج القاعدة الشعبية وهي غير معدودة من مكوناتها، ثم محاولة فرض توجهات أولئك الأفراد على القاعدة الأغلبية فهو مسلك بعيد المنال.

- **منطلق إصلاح المجتمع في النظرة الاجتماعية**

المقصود بمنطلق إصلاح المجتمع أي النقطة التي يباشر المصلِح عملية الإصلاح منها، والجزئيات التي يطبق عليها الإصلاح ليركب منها كليّة صالحة.

وعند البحث والنظر في آراء المشتغلين بعلم الاجتماع والباحثين فيه؛ نكاد نجد أن كلمتَهم متفقةٌ على اعتبار الأسرة النواةَ الأساسية في تركيب المجتمعات الإنسانية، وأن صلاح المجتمع أو فساده تابع لصلاح الأسرة أو فسادها.

يقول بكر مصطفى طعمة: "إصلاح الأسرة هو أساس الإصلاح الذي يهتدي به المصلح ليشيع الإصلاح في كل جانب" (طعمة، ص. 5).

وفي نفس الوقت؛ يمكن اعتبار الأسرة صورة مصغّرة للمجتمع، والنظام الذي تسير عليه الأسرة صورة ونموذج مصغّر للنظام الذي يسير عليه المجتمع العام؛ فالأسرة مرآة المجتمع، يقول إبراهيم الجوير عن نظام الأسرة: "هو نظام اجتماعي أساسي له أهمية جوهرية في بناء المجتمع، وتحقيق متطلبات الوجود الاجتماعي، وهو يشكل نسقا من المهمات الاجتماعية المرتبطة"(الجوير، 2009، ص. 27).

ويمكن استنتاج النظام العام الذي يسير عليه المجتمع من خلال النظر في النظام الغالب على الأُسَر المكوّنة لذلك المجتمع، فإذا كانت غالب الأسر يسودها نظامٌ صالح فسيكون الغالب على المجتمع الصلاح، والعكس بالعكس.

فإذا كانت الأسرة بهذه الأهمية الكبيرة، ولها هذا الدور الفعال في التأثير على النمط الاجتماعي، فإن ذلك يدفع بالمصلحين والساعين نحو الاهتمام بالأسرة وإيلائها مزيدا من العناية والرعاية، ومحاولة إصلاحها وبنائها بناء صحيحا قويما، فهي كالقلب للجسد؛ إذا صلحت صلح المجتمع وإذا فسدت فسد.

وعند النظر في أهم الأسس التي ينبني عليها صلاح الأسرة نجد بأن صلاحها يبدأ من صلاح أفرادها المكوّنين لها، أو على الأقل قابليتهم للإصلاح والتقويم، بدءًا باختيار الزوجين الصالحين الذَيْن يشكلان نواة الأسرة، حيث يشترط لصلاح أسرتهما أن تتوفر فيهما من مقوّمات الصلاح ما يتمكنان به من توفير جوّ ملائم ومناسب لتنشئة بقية أفرادها من أبناء وبنات (لطفي، 1975، ص. 137)، ثم يتعاهدان الأبناء في مرحلة التربية التي تأخذ سنينا عديدة بالإصلاح والتقويم والحرص والتوجيه، فإذا كان ذلك كذلك؛ وُجدت الأسرة الصالحة التي تُشَكّل مع نظيراتها المجتمع الصالح.

يقول عبد المجيد منصور: "تعتبر الأسرة البناء الاجتماعي الأول، الذي يمكن أن يعمل على تطبيع وتنشئة الأبناء بما يحقق التماسك والتطابق الاجتماعي بين أفرادها، والذي يتماشى في أعم الأحوال مع التماسك والتطابق الاجتماعي في المجتمع الأكبر، أو قد تكون العلاقات الأسرية ضعيفة بالدرجة التي تضعف الروابط بين أبنائها، والذين بدورهم يضعف تماسكهم في البناء الاجتماعي الأكبر" (منصور، 1987، ص. 7).

فبناء الأسرة يرجع أساسا إلى صلاح أفرادها المكوّنين لها، وصلاح المجتمع يكون بصلاح الأُسر المكوّنة له، فيتبين بهذا التقرير أن صلاح المجتمع ينطلق أولا من الأفراد، فإذا صلح

أفراد الأسرة تكوّنت الأسرة الصالحة، ثم إذا حصل مثل ذلك في بقية الأُسر فسينتهي المسار بتحقّق الإصلاح في المجتمع كليةً.

فالعملية الإصلاحية تكون بدءًا من الفرد مرورا بالأسرة وانتهاءً بالمجتمع، فالانطلاق من إصلاح الفرد هو المنطلق الصحيح لمسار العملية الإصلاحية في المجتمع، وهذا يتوافق مع ما سبق تقريره في المطلب السابق؛ فإن الفرد هو الجزئية الأساسية التي يتركب منها المجتمع عند تحليله تحليلا مفصلا، وإنما كان هذا المسار هو الصحيح لأنه يعتني بإصلاح الفرد باعتباره مكونا أساسا للأسرة التي تكوّن المجمتع، فإصلاحه يكون مرحلة أولى، ثم يتم تركيب نتائج تلك المرحلة مع غيرها لننتقل إلى مرحلة الأسرة التي تليها، ثم نسير على نفس النسق فيها وفيما بعدها من المراحل والتطورات، حتى نُركِّب مجتمعا صالحا، ثم أمة صالحة.

وفي نفس الوقت لو أننا حاولنا إصلاح المجتمع بفرض توجاهات أفراد من خارج القاعدة الشعبية فإن ذلك لا يُجدي نفعا، لأنه تقرر أن الفرد إذا كان مخالفا لاتجاه القاعدة الشعبية الاجتماعية، وكان في نفس الوقت بعيدا عنها، فلا يمكنه أن يؤثر عليها، بل سيجد نفسه متأثرا بها إلى حدود معتبرة، شاء ذلك أم أبى.

ويمكن تنزيل هذا التنظير على واقع الشعوب العربية التي تعاني من الفساد الاجتماعي بمدلوله العام الذي يشمل الجانب السياسي والاقتصادي والتعليمي وغيرها، وينتشر فيها بشتى الصور والأشكال، على درجات متفاوتة فيما بينها، فإذا بدأ دعاة الإصلاح بصبّ جهودهم الإصلاحية في إصلاح أفراد المجتمع وتثقيفهم وتربيتهم التربية الصحيحة والسليمة، وتنشأتهم على المبادئ والقيم الدينية والأخلاقية الفاضلة، فستُثمر لنا تلك الجهود الأسرة الشريفة المحافظة التي تسعى إلى تحقيق الخير ومجانبة الفساد بقدر الإمكان، فإذا استمرت تلك العملية الإصلاحية بنفس النمط فسينشأ لنا مجتمع فاضل تسوده القيم والأمن والخير ومراعاة المصالح العامة، وعند ذلك لا يمكن للفساد أن يتخلل هذا المجتمع حتى ولو وُجِد له دعاةٌ ومنظّرون؛ وسيصطدمون بأرضية وقاعدة شعبية صلبة ومتينة غير ملائمة لأنشطة الشر والفساد، ومهما حاول دعاة الشرّ زرع بذور الفساد فيها فلن يجدوا في هذه الأرضية من يتقبل تلك البذور ويوفر لها الجوّ المناسب لتنبت وتنتج ثمارها، فهي أرض لا تصلح إلا لإنبات بذور الخير.

أما إذا كانت القاعدة الشعبية يسودها الفساد ويغلب عليها ذميم الأخلاق ورديء القِيم فهذه لا يمكن إصلاحها والتأثير عليها باستقدام شخص أو مجموعة من الأشخاص من

خارج القاعدة الشعبية، حتى ولو كانت عندهم كل الإمكانيات من سلطة وأمر وقوة ونحوها، لأن القاعدة التي يريدون فرض أشكال الصلاح عليها رافضة ابتداء لتلك المظاهر الإصلاحية وليس لديها قابلية لها، بل بعضها يجد متعته في العيش في كَنَف تلك الأجواء العفنة والفاسدة، حيث لا رقيب عليها ولا حسيب.

وستجد تلك السلطة الصالحة نفسها محاطةً بمجموعة كبيرة من البطانة السيّئة، فلا تسلم من أن تسمع منها أمرًا بمنكر أو نهيًا عن المعروف، وتجد أنها غريبة في ذلك الوسط الفاسد، ثم ما تلبث أن يصيبها منه شيء من التأثر والمسايرة.

I.3- منهج إصلاح المجتمع في ضوء الشريعة الإسلامية

موضوع الإصلاح هو المقصد الأسمى الذي من أجله بعث الله الرسل وأنزل الكتب، ومن أعظم مقاصد الشريعة أنها جاءت لجلب مصالح العباد في العاجل والآجل، وقد تكفّل الشارع ببيان المنهج القويم لصلاح الأفراد والمجتمعات والسلطات، ومن حرص الشارع على الإصلاح أنْ بيّن للفرد نفسه أيَّ جزء من أجزائه يبدأ بتغييره؛ فأمره بإصلاح قلبه وجعل صلاحه صلاحا للجسد كله وفساده فسدا له كله، وما هذا إلا دليل قاطع على أن الإصلاح غاية عظمى ومقصد أسمى تكفل الشارع ببيانه، فجاءت النصوص الشرعية مستفيضة ببيان ذلك والتدليل عليه.

- **منهج إصلاح المجتمع من خلال نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية**

جعل الله سبحانه وتعالى القرآن والسنة النبوية نبراسا يهتدى به عند الفتن، والشريعة الإسلامية أتت لتصلح شؤون الناس في دنياهم وأخراهم، وقد دلت نصوص الكتاب والسنة على أن منهج إصلاح المجتمعات يبدأ بإصلاح أفرادها وأجزائها التي تتركب منها، فإذا صلُحت الأفراد صلُحت المجتمعات، ثم صلُحت بعدها السلطات، كلٌ يتبع الآخر لأنه نابع ومركّب منه، وبيّنت ذلك من خلال بيان أسباب الفساد، ومن لازم العلاقة بين السبب والمسبَّب أن الثاني لا يتغير إلا إذا تغيّر الأول.

أما القرآن الكريم؛ فقد بيّن أن من أعظم أسباب وقوع الفساد في السلطة هو وجود الفساد في المحكومين؛ فقال سبحانه وتعالى: {وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا بما كانوا يكسبون}

[الأنعام: 129]، فذكر سبحاته وتعالى أنه يولّي الظالمين ويسلطهم على الناس بسبب ظلمهم وبما كانوا يكسبونه من الفساد والسيئات.

قال ابن كثير في الآية: "كذلك نفعل بالظالمين، نسلّط بعضهم على بعض، ونُهلك بعضهم ببعض، وننتقم من بعضهم ببعض، جزاء على ظلمهم وبغيهم" (ابن كثير، 1999، ج. 3، ص. 340).

وقال السعدي: "العباد إذا كَثُر ظلمهم وفسادهم، ومنْعُهم الحقوق الواجبة، ولَّى عليهم ظلمة، يسومونهم سوء العذاب، ويأخذون منهم بالظلم والجور أضعاف ما منعوا من حقوق الله، وحقوق عباده، على وجه غير مأجورين فيه ولا محتسبين" (السعدي، 2000، ص.273).

ومعلوم أن على من يريد الإصلاح أن يبدأ بمَكْمَن الداء فيعالجَه؛ حتى يستقيم له ما بعده، أما الاشتغال بإصلاح النتيجة مع إهمال إصلاح السبب فلا يُغني عن صاحبه شيئا، لأن سبب الإشكال لا يزال قائما.

قال ابن أبي العز الحنفي: "فإن الله تعالى ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد بالاستغفار والتوبة وإصلاح العمل" (ابن أبي العز، 1998، ص.374).

فإصلاح المجتمع يبدأ بتطهير أفراده من الظلم والمنكرات، لأن الله تعالى قد رتّب تسليط الظالمين على الناس بوجود الظلم عند الناس أنفسهم، ومن بدأ الإصلاح من السلطة وأهمل إصلاح عامة الناس فلن يكون لعمله نتيجة وثمرة.

ويفهم من الآية أن الله تعالى كما يولّي على الظالمين الظلمة فإنه يُوَلّي على الصالحين الصلحاء من الحكام والأمراء، والجزاء من جنس العمل.

وقد بيّن الله تعالى في كتابه أيضا الأسباب التي يتحقق بها المجتمع المثالي والدولة التي تتحقق فيها الحياة الطيبة، وعلّق حصولها بأمور تتعلق بكل فرد من أفراد الأمة؛ فقال تعالى: {وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من

قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أنا يعبدونني ل يشركون بي شيئا} [النور:55].

فجعل سبحانه وتعالى تَحَقُّقَ الاستخلاف وتمكين الدين ووجود الأمن نتيجةً لإفراده بالعبادة وترك الإشراك به، فهذه أعظم الأسباب التي يتحقق بها إصلاح المجتمع وعامة الناس، وتستقيم بها حياتهم، وتُقام لهم بها الدولة الرشيدة.

قال الشوكاني: "ذكر سبحانه وتعالى الاستخلاف لهم أولا، وهو جعلُهم ملوكا وذَكَرَ التمكين ثانيا، فأفاد ذلك أن هذا الملك ليس على وجه العُروض والطُّرُوء، بل على وجه الاستقرار والثبات"(الشوكاني، 1994، ج. 4، ص. 55).

وهذه الشروط المطلوبة لتحقيق ذلك شروط يُطلب الإتيان بها من كل فرد من أفراد الأمّة، فعلى الساعي في الإصلاح أن يسعى في إرشاد الأفراد إلى عبادة الله، تحذيرهم من الوقوع في الشرك والمعاصي، فسبيل الإصلاح يبدأ من أفراد الأمة، فإذا استقامت الأفراد استقامت لهم الحال وقامت لهم الدولة الصالحة التي تتحقق فيها العدالة الاجتماعية، فهذه شروط للسبب الذي به صلاح السلطات؛ إذ سبب صلاح السلطات هو صلاح الأفراد والمجتمعات، والتي من شرطها طاعة الله وعبادته.

أما إذا كان المجتمع كلّه أو جُلُّه فاسدا فسيكون أكبر معين للمفسدين على نشر فسادهم، وسيكون أفراد المجتمع أرضًا خصبة لزرع الفساد، فقد كان من أعظم ما أعان فرعونَ على فساده وظلمه هو فسادُ قومه، قال تعالى عنه وعنهم: {فاستخف قومه فأطاعوه إنهم كانوا قوما فاسقين} [الزخرف: ٥٤]، ولو كان قومه من الصالحين لما وجد من يطيعه في باطله ويُعينه على بلوغ منزلة الفساد التي بلغها.

كما بيّن سبحانه وتعالى بالنص الصريح أن تغيير أحوال الناس لا يكون إلا بتغيير أحوال الأفراد والأنفس، فقال تعالى: : {إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم} [الأنفال: 53]، فهذه آية صريحة أن الله لا يغير أحوال الناس من الخير إلى الشر أو عكسه إلا إذا غيّر الناس من أنفسهم وحالهم، فعلى من يريد إصلاح الناس والمجتمعات أن يبدأ في إصلاح

الأفراد وتوجيههم إلى الخير والتوحيد، ويدعوهم إلى ترك الفساد والشر؛ حتى يُغيّر الله حالهم، فإذا غيّر الناس حالهم واستقاموا غيّر الله حالهم إلى الخير، ووفَّى لهم بوعده وهو لا يُخلف الميعاد.

أما السنة النبوية؛ فقد بيّنت أن من أعظم أسباب فساد السلطان وتسلُّطه وظلمه للناس هو فساد الناس أنفسهم، ووقوعهم في أشكال من الذنوب والمعاصي التي تستوجبت لهم أن يسلط الله عليهم العقوبات بسببها، ومن عقوباته سبحانه أن يسلّط عليهم من يظلمهم ويأخذ حقوقهم.

فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، قال: أقبل علينا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقال: "يا معشر المهاجرين، خمسٌ إذا ابتليتم بهن، وأعوذ بالله أن تُدركوهُنّ: لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يُعلنوا بها، إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا، ولم ينقصوا المكيال والميزان، إلا أُخِذوا بالسنين وشدة المؤونة وجور السلطان عليهم..."(ابن ماجه، ج.2، ص.1332).

ومن المعلوم أن على من يريد إصلاح الإشكال أن يبدأ بإصلاح السبب المؤدي إليه؛ فمن أراد أن يعالج ظاهرة الظلم الواقع بسبب السلطة، فلْيبحثْ عن سبب نشوء ذلك المشكل، وقد جاء في هذا الحديث أنه بسبب ذنوب الناس وفسادهم، فالمسلك الصحيح الذي ينبغي سلوكه، هو البداية بإصلاح الناس ودعوتهم إلى الخير وترك مظاهر الفساد، وليبدأ بما ليس للسلطان فيه دخل ولا تسبب، فإنقاص الميزان –مثلا– ليس من مظاهر الفساد التي يكون للسلطة فيها دخل، ومع ذلك جعلها النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث هي السبب الرئيس في وقوع الظلم وفساد السلطة.

وقد أخبرت السنة النبوية أن طبيعة السلطة تكون تابعة لطبيعة الأفراد المحكومين صلاحا وفسادا؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: "الناس تبع لقريش في هذا الشأن، مسلمُهم لمسلمِهم، وكافرُهم لكافرِهم" وفي رواية للحديث: "خيارهم تبع لخيارهم، وشرارهم تبع لشرارهم"(البخاري، 2002، ج.4، ص.178)، قال الخطابي معلقًا: "إذا صلح الناسُ

وبَرُّوا؛ وَلِيَهم الأَبرارُ، وإذا فَسَدُوا وفَجَروا سلَّط الله عليهم الأشرار" (الخطابي، 1982، ج.1، ص.363).

فيستفاد من هذا الحديث أن السبب الرئيس لفساد السلطة أو صلاحها هو فساد أفراد المجتمع أو صلاحهم.

- **منهج إصلاح المجتمع من خلال دلالات السيرة النبوية**

السيرة النبوية هي التطبيق العملي لنصوص الوحي، والتفسير الواقعي للتوجيهات الربانية والإرشادات النبوية الواردة في الكتاب والسنة، وعلى من أراد أن يفهم هدايات نصوص الوحيين أن ينظر في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وكيف طبّق تلك التوجيهات والإرشادات في الواقع، وقد كان من أهم أهداف بعثة النبي صلى الله عليه وسلم إصلاح المجتمعات البشرية وإخراجها من الظلمات إلى النور والصلاح، فكان بذلك أعظم مصلح في تاريخ البشرية، حتى شهد له بذلك أعداؤه من المستشرقين وغيرهم، فينبغي على كل المصلحين بعده انتهاج منهجه في إصلاح المجتمعات وتقويمها.

ومن تتبع منهج النبي صلى الله عليه وسلم في إصلاح المجتمع الذي بعث فيه؛ يجده صلى الله عليه وسلم قد سار فيه على المنهج الذي جاء به القرآن؛ فقد كان المجتمع الذي بعث فيه من أفسد المجتمعات، فقد كانت السلطة وأفراد الناس جميعا يعبدون الأوثان، وذلك الفساد الذي ما بعده فساد، ومع ذلك فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يبدأ دعوته الإصلاحية بإسقاط السلطة الفاسدة التي كانت تحكم في مكة، ليتوصل بعد ذلك إلى إصلاح المجتمع، بل بدأ دعوته بإصلاح الأفراد، فبدأ بعشيرته وأقرب الناس إليه فأصلحهم، ثم دعا سائر بطون قريش وجهر لهم ورسالته، ممتثلا قول الله تعالى: { أنذر عشيرتك الأقربين} [الشعراء: 214]، ثم دعا حُجاج القبائل الوافدين من خارج مكة، فاستجاب له منهم الأنصار من أهل المدينة، ثم استطاع بعد ذلك أن يبني بمن استجاب لدعوته نواةَ المجتمع المسلم بعد الهجرة، ثم مازالت دعوته تتقوى وتنتشر في البلدان، والناس تدخل فيها أفواجا، حتى قامت

لهم دولة إسلامية عظيمة جدا أصبحت في فترة وجيزة أقوى دولة في ذلك الزمن، واستطاعت أن تقهر أعظم دولتين كانت لهما الهيمنة قبلها؛ دولة الروم ودولة الفرس.

والنبي صلى الله عليه وسلم في كل تلك المراحل كان يوجه دعوته الإصلاحية إلى الأفراد، وكان همّه أن يتحرر الناس من عبادة العباد وينتقلوا إلى عبادة رب العباد، بل قد عُرِضَت عليه السلطة في مكة بشرط التخفيف من بعض أصول دعوته، فقال له كفار قريش: "... إن كنت إنما تريد بما جئت به من هذا الأمر مالا جمعنا لك من أموالنا حتى تكون أكثرنا مالا، وإن كنت تريد به شرفا سَوّدْنَاك علينا، حتى لا نقطع أمرا دونك، وإن كنت تريد به مُلْكًا مَلَّكْنَاك علينا..." (ابن هشام، 1955، ج. 1، ص. 293)، ومع ذلك لم يرتض صلى الله عليه وسلم هذا العرض، ولو كان الإصلاح يبدأ من السلطة لاغتنمها فرصة، ليتمكن من السلطة في مكة ثم يبدأ في الإصلاح بالتدريج، فإعراضه صلى الله عليه وسلم عنها إلى غيرها مع تمكنه منها دليل على عدم صلاحها وتقديم غيرها عليها.

فظهر بهذا أن الشروع في الإصلاح من القمة والسلطة مع فساد أفراد المجتمع والقاعدة الشعبية –كما هو الحال في كثير من البلدان العربية اليوم– ليس منهجا قويما، وأن الشرع لم يرشد المصلحين إلى الشروع في الإصلاح انطلاقا من إصلاح السلطة، بل وجههم إلى إصلاح الأفراد الذين يشكلون اللَّبِنَات التي يَنْبَني بها المجتمع، فإذا اشتغل كل مصلح بإصلاح نفسه أولا ثم إصلاح أهل بيته ثم جيرانه وأقربائه، ثم أهل قريته وبلده، وصنع المصلح الثاني مثل ذلك، ثم الثالث مثل ذلك، وكذلك الرابع، وهكذا دواليك...، فعند ذلك سيتحقق الإصلاح الاجتماعي بكل أشكاله ومعانيه، وستتغير مظاهر الفساد إلى مظاهر الصلاح، في جوّ من الهدوء والتحول الناعم، بعيدا عن العنف والصخب والفوضوية والغوغائية الجماهيرية التي لا تنتسب إلى الإسلام، وهو منها براء، كما أن التغيير بهذا المنهج لا يكون مبنيا على العواطف والحماسات والتعجّل، كما هو مشاهد اليوم في كثير من العمليات الإصلاحية في شتى البلدان العربية، بل يكون تغيّرا مبنيا على التعقّل والتروّي والرسوخ والقناعة والتأصيل، ويكون معتمدا على قواعد وأسس واضحة ومعقولة، فهذا هو المنهج الإصلاحي الذي تدعو

إليه الشريعة وتفتقده –للأسف– كثير من العمليات الإصلاحية في المجتمعات العربية المعاصرة.

II– الخلاصة و النتائج:

وفي ختام هذا البحث الذي جاء فيه توضيح لمفهوم إصلاح المجتمع، مع بيان للمنهج المسلوك في تحقيق العمليات الإصلاحية المعاصرة في البلدان العربية، ثم بيان وجهة النظر الاجتماعية لمنهج بناء مجتمع صالح، ثم بيان النظرية الشرعية لمنهج إصلاح المجتمع وفق دلالات نصوص القرآن الكريم والسنة والسيرة النبوية، يمكن الخلوص بجملة من النتائج أهمها:

1– هناك فساد كبير في كثير من البلدان والمجتمعات العربية المعاصرة، سواء على مستوى السلطة أم على مستوى المجتمعات والأفراد.

2– الطابع الغالب للعمليات الإصلاحية المعاصرة في البلدان العربية بدء عملية الإصلاح انطلاقا من السلطة من أجل الوصول إلى إصلاح فساد المجتمع.

3– النظرة الاجتماعية لمنهج إصلاح المجتمع تنطلق من إصلاح الفرد الذي تتكون منه الأسرة الصالحة، والتي بدورها يتشكل من جملتها المجتمع الصالح.

4– المنهج الشرعي يبدأ العملية الإصلاحية بالتركيز على إصلاح الأفراد الذي يعتبر النواة الأساسية التي يتركب منها المجتمع الصالح.

5– هناك توافق كبير بين النظرة الاجتماعية والنظرة الشرعية لمنهج إصلاح المجتمعات.

6– حال السلطة تابع لحال القاعدة الشعبية صلاحا وفسادها؛ وقوة التأثير على الغير مِلْك للقاعدة الشعبية، أما تأثير السلطة على القاعدة فهو تأثير محدود وجزئي.

7– واقع العمليات الإصلاحية المعاصرة في البلدان العربية يخالف –إلى حد كبير– المناهجَ الإصلاحية المقررة في الناحية الاجتماعية والشرعية؛ سواء في منهجية التغيير أو في طبيعته.

II– التوصيات:

ومن أهم التوصيات التي ظهرت من خلال إعداد هذا البحث:

– زيادة عناية علماء الشريعة والاجتماع بتوعية الشعوب الإسلامية والعربية ومحاولة تغيير نمط التفكير السائد بينها من خلال مضاعفة الجهود في نشر المنهجية الإصلاحية الصحيحة

بين أفراد المجتمعات، مع بيان سلبيات بعض الطرق العشوائية السائدة بين هذه الشعوب ومحاولة إقناعها باستبدالها بما هو أفضل منها.

– عناية القائمين على وسائل التأثير في الرأي العالم وعلى رأسها وسائل الإعلام بنشر المنهج الصحيح للإصلاح وبثه بين أفراد المجتمع، مع ضرورة الرجوع إلى أهل الاختصاص في المجال واستشارتهم وتمكينهم من تلك المنابر المؤثرة.

– المراجع :

- ابن أبي العز، محمد بن علاء الدين. (1998). شرح العقيدة الطحاوية. (ط. 1). الرياض: وزارة الشؤون الإسلامية.
- ابن فارس، أحمد. معجم مقاييس اللغة. بيروت: دار الفكر.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1999). تفسير القرآن العظيم. (ط. 2). الرياض: دار طيبة.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد. سنن ابن ماجه. مصر: دار إحياء الكتب العربية
- ابن منظور، جمال الدين. (1994). لسان العرب، (ط.3). بيروت: دار صادر.
- ابن هشام، عبد الملك. (1955). السيرة النبوية. (ط.2). مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- أبو مصلح، عدنان. (2006). معجم علم الاجتماع. (ط. 1). الأردن: أسامة للنشر والتوزيع – دار المشرق الثقافي.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (2001). صحيح البخاري. (ط. 1). جدة: دار طوق النجاة.
- الجوير، إبراهيم. (2009). الأسرة والمجتمع دراسات في علم الاجتماع العائلي (ط. 1). الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر.
- الخطابي، حمد بن محمد. (1982). غريب الحديث دمشق: دار الكتب العلمية.
- رشوان، حسين عبد الحميد. (1990). المجتمع دراسة في علم الاجتماع، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. (2000). تيسير الكريم الرحمن، (ط.1) بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الشوكاني، محمد بن علي. (1994). فتح القدير. (ط. 1). دمشق– بيروت: دار ابن كثير– دار الكلم الطيب.
- طعمة، بكر مصطفي.بكر مصطفى طعمة، الإصلاح الاجتماعي وأثره في تحقيق الأمن الاجتماعي في ضوء نصوص الوحي، الأردن: جامعة آل البيت.
- لطفي، عبد الحميد. (1975). علم الاجتماع، مصر: دار المعارف.
- منصور، عبد المجيد سيد أحمد. (1987). دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي، الرياض: المركز العربي للدراسات المنية والتدريب.